الآثار الاقتصادية للبعد البيئي على التنمية المستدامة

إعداد: لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة المعايير العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

مقدمة

هنالك عملية مقايضة بين البعد البيئي والبعد الاقتصادي وان تغليب البعد الاقتصادي سيؤدي إلى ضررٍ كبيرٍ وتدهورٍ واضحٍ في النظام الايكولوجي واستغلال حقوق الأجيال القادمة لذلك يجب أن يكون هنالك توافق بين عملية النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة ويجب على الدول كافة المتقدمة منها والنامية تقليل الانبعاثات والتلوث في البر والبحر والهواء من اجل حياة صحية أمنة لهذا الجيل والأجيال اللاحقة عن طريق وضع توازنات بين النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والدخول وبين الآثار البيئية التي تنجم عن ذلك النمو الاقتصادي، يتناول البعد الاقتصادي مسألة اختيار التقنيات الصناعية وطرق تمويلها وإضفاء التحسينات عليها بما يخدم عملية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة مع الأخذ بنظر الاعتبار التوازنات البيئية للحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة من تلك الموارد ، أما البعد البيئي فيركز على عملية أدارة الموارد الطبيعية المتاحة من اجل الاستخدام الكفء لتلك الموارد وتجنب الاستهلاك الجائر واستنزاف الموارد المتاحة وتقليل الضرر البيئي الناجم عن عملية التنمية الاقتصادية،

يهدف المقال إلى بيان العلاقة بين البعد البيئي والاقتصادي واثأر ذلك على أهداف التنمية المستدامة وما هو دور الأجهزة الرقابية في وضع برامج وقواعد في ظل ممارسة أعمالها الرقابية والتدقيقية للمساعدة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام متقارن بخفض التلوث البيئي الانبعاثات والأضرار البيئية إلى أدنى حد ممكن .

المحور الأول :- العلاقة بين البعد البيئي والاقتصادي تاريخياً

أن الاهتمام بالموارد البيئية في الاقتصاد ليس حديث العهد فقد أشارت العديد من كتابات المفكرين الاقتصاديين إلى أهمية الجانب البيئي بالرغم من عدم ارتقائها إلى مستوى نظريات خاصة بالبيئة،منها على سبيل المثال ما أشار آلية الاقتصادي روبرت مالثس عندما طرح فكرته المشهورة حول تزايد السكان إذ أشار إلى أن السكان يتزايدون بشكل متوالية هندسية بينما تزداد الموارد بشكل متوالية عددية وهو بذلك دق ناقوس الخطر لنضوب الموارد البيئية على عكس الأفكار التي كانت شائعة، ويعود السبب في عدم الاهتمام بالأمور البيئية في تلك الحقبة إلى الأفكار التنموية التي كانت سائدة آنذاك،ففي حقبة الأربعينيات من القرن المنصرم شهدت أفكارا تنموية تركز على زيادة متوسط دخل الفرد وبذلك عملت الدول جاهدة على تحقيق هذه الزيادة في الدول المتقدمة والنامية إذ ظهر ما يعرف بنظرية تساقط الثمار (أو التساقط للأسفل) (trickle-down theory) والتي تقضي بان ثمار النمو سوف تتساقط على الفقراء عاجلاً أم أجلا وبذلك لم يكن للجانب البيئي أية اهتمامات باعتبار أن البيئة مورد لا ينضب.

أما في فترة الخمسينات فقد تم إعطاء أهمية كبيرة للدولة في قيادة عملية التنمية الاقتصادية نظراً لضعف القطاع الخاص إذ ربطت التنمية برأس المال ولم يكن هنالك اهتمام بالجوانب البيئية اذ كانت التنمية سوداء على نطاق واسع بمعنى أنه النظرة السائدة استغلال الموارد الاقتصادية إلى أقصى درجة ممكنة Frontier Economics،ألا أن منذ بداية الستينات بدأت محاولة تحقيق النمو الاقتصادي مع حماية البيئة من الآثار الضارة لذلك النمو،أي مقايضة (trade-off) بين البيئة والنمو الاقتصادي في أراء العديد من الاقتصاديين منهم (كوزنتس) الذي اقترح ما يعرف بمنحنى كوزنتس البيئي الذي تناول موضوع البيئة وتم ربط النمو الاقتصادي بالجوانب البيئية وفق ما يعرف بمبدأ التحفظ الشامل الذي يشير إلى أن نمو الناتج سوف يؤدي إلى زيادة التردي في الموارد البيئية وبالتالي فأن النفايات التي ستتولد ستتزايد أيضا فقد تراكمت بشكل قياسي إذ ازدادت بمعدل 200 ضعف عما كانت علية في

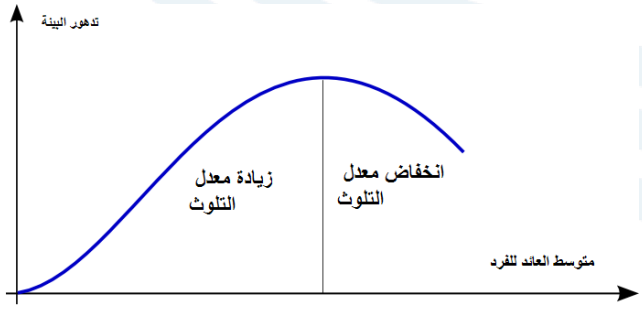

الخمسينات وبـذلك تم شيوع فكـرة أن النمـو الاقتصـادي غـير مسـتدام وان هنالـك حدود للنمو والتي وضعت بشكل موسع من قبـل نـادي رومـا في سـبعينيات القـرن الماضي إذ صدر عن هذا النادي كتاب (حدود النموGrowth The Limits to) عام 1972 وبذلك فقد أخذت القيود البيئيـة بالحسـبان في عمليـة النمـو الاقتصـادي وان هنالـك تكـاليف لعمليـة النمـو وضـررا بيئيـا سـوف ينعكس سـلباً على عمليـة النمـو ورفاهية الإنسان مستقبلاً بمعـنى أن يتم تحقيق النمو الاقتصادي مع إدارة الموارد البيئية Resource Managementإذ تعمــل الإدارة البيئيــة على دعم الخــدمات العامة وترشيد استغلال الموارد وزيادة الرقابة على نوعية البيئـة عن طريـق توحيـد المعايير البيئية وتعزيز النظم البيئية وبعدها ازداد الاهتمام العالمي بالقضايا البيئية إذ شهدت تحول نحو مرحلة التنمية الاقتصادية البيئية أو ما تعرف بالتنمية المستدامة (Sustainable Development)إذ صدر في الثمانينات تقرير برونتلاند أو ما يعرف بمستقبلنا المشترك (Our Common Future) الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئـة إذ تم اعتمـاد مصـطلح التنميـة المسـتدامة للمـرة الأولى وتم التطـرق إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن الجوانب البيئية في تعريف واحد.

وكــانت الثــورة الحقيقيــة للاهتمــام الــدولي في القضــايا البيئيــة والتنميــة المسـتدامة في مـؤتمر قمـة الأرض عـام 1992 في مدينـة ريـودي جـانيرو إذ تمت مناقشة أن ينصـب الاهتمـام العـالي صـوب تـأثير الضـغط البيـئي من تلـوث الميـاه والتصـحر وارتفـاع درجـة الحـرارة على التنميـة الاقتصـادية بـدلا من تـأثير التنميـة الاقتصادية على البيئة .

وانبثق عن قمة الأمم المتحدة عام 2000 بشأن الألفية إعلان الأمم المتحــدة للألفية اذ تم وضع ثماني أهداف قابلة للتطبيق خلال خمسة عشـر عامـاً ، فضـلا عن انعقاد القمـة العالميـة للتنميـة المسـتدامة في عـام 2002 في جوهـانس بـيرغ في جنوب إفريقيـا ولم يصـدر عن تلـك القمـة أيـة اتفاقيـة تتعلـق بالبيئـة ألا أنهـا كـانت استمرار للجهود الدولية في تحقيق التنمية المستدامة والمحافظـة على البيئـة، كمـا عقد مـؤتمر التنميـة المسـتدامة في مقـر الأمم المتحـدة في نيويـورك عـام 2015 بعنوان (تحويـل عالمنـا) والـذي تم فيـه اعتمـاد أهـداف التنميـة المسـتدامة الـ(17) بغاياتها الـ(169) من عام 2015 ولغاية 2030 ، وسيتم التوسع في أهـداف التنميـة المستدامة المتعلقة بالجانب البيئي في السطور القادمة.

المحور الثاني:- أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة:

لقد التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأهداف التنمية المستدامة (تحويل عالمنا)عام 2015 وان تتحمل الحكومات متابعة التقدم الحاصل في تنفيذ الأهداف والغايات خلال الخمسة عشر سنة القادمة على المستوى المحلي والعالمي.

"لا يخلف الركب احد وراءه"
شعار الأمم المتحدة للتنمية

انطلق **الهدف السادس** من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تحت عنوان**(المياه النظيفة والنظافة الصحية)**إذ توثر ندرة المياه على أكثر من 40 في المائة من السكان في جميع أنحاء العالم، وهو رقم مثير للقلق من المتوقع أن يزداد مع ارتفاع درجات الحرارة العالمية بسبب تغير المناخ ، وأشار هذا الهدف إلى تحقيق هدف الحصول على المياه الصحية بتكاليف ميسرة وحصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية بحلول عام 2030 ، فضلا عن تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث وإيقاف ألقاء النفايات والمواد الكيمياوية الخطرة أو خفض نسبتها إلى أدنى حد وخفض نسبة مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى النصف والعمل الجاد على أعادة التدوير والاستخدام الأمن بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي بحلول عام 2030، فقد أشارت بيانات الأمم المتحدة إلى أن 75% من سكان العالم لديهم مياه شرب آمنة وان 39% من سكان العالم يتمتعون بمرافق صحية أمنة عام 2015 ، وان 80% من مياه الصرف الصحي تذهب إلى المجاري المائية دون معالجة وان العالم فقد 70% من أراضيه الرطبة الطبيعية على مدار القرن ، وبالتالي فأن تحقيق هذا الهدف سيسهم بشكل ايجابي في تحسين واقع التنمية الاقتصادية.

أما **الهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)** فقد تزايد الطلب على الطاقة الرخيصة مع الزيادة المستمر في سكان العالم وان اعتمدت هذه الطاقة على الوقود الأحفوري فسوف يعمل على زيادة انبعاث الغازات الدفيئة الأمر الذي سيعمل على إحداث تغييرات كبيرة في المناخ العالمي بشكل تظهر آثاره على العالم ككل ، ألا أن الجهود المبذولة في تشجيع استخدام الطاقة النظيفة أسفرت عن توليد أكثر من 20 في المائة من الطاقة العالمية من مصادر طاقة متجددة منذ العام 2011، وبحسب بيانات الأمم المتحدة فأن 1

من أصل كل 7 أشخاص يفتقر إلى الكهرباء وان 60% من الغازات الدفيئة تتولد من الطاقة المستخدمة عالميا ، آذ أن 40% من سكان العالم يعتمد على الوقود الملوث للبيئة.

لذلك فأن هذا الهدف يسعى للوصل إلى ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة النظيفة بتكاليف معقولة فضلا عن تحقيق زيادة حصة الطاقة المتجددة قياسا لمصادر الطاقة العالمية وكذلك العمل على تعزيز التعاون الدولي في مجال بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام 2030.

أما **الهدف الثالث عشر فكان عن (العمل المناخي)** تعاني العديد من دول العالم من التغيرات المناخية إذ لا تزال انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في ارتفاع إذ ارتفعت بنسبة50 % حالياً مما كانت علية في التسعينيات، ينجم عن الزلازل وأمواج تسونامي والأعاصير المدارية والفيضانات خسارات كبيرة في الأموال والأرواح ، الأمر الذي يتطلب زيادة الاستثمارات العالمية وتخصيص مبالغ أضافية في مجال إدارة مخاطر الكوارث يسعى هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة إلى تعبئة 100 مليار دولار سنويا لتلبية احتياجات البلدان النامية من أجل توسيع نطاق تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

وبحسب بيانات الأمم المتحدة فأن درجة الحرارة قد ازدادت بفعل البشر بمقدار 1.0 درجة مئوية منذ العام 2017 وان مستوى سطح البحر في ارتفاع إذ يتوقع أن يرتفع من1 إلى 4 أقدام بحلول عام 2100، وان التقليل المطلوب لانبعاث غاز ثاني اوكسيد الكاربون بمقدار 45% لغاية عام 2030 للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية، وان قطاع الطاقة سيولد ما يقرب 18 مليون وظيفة بحلول عام 2030.

أما **الهدف الرابع عشر فكان عن (الحياة تحت الماء)**إذ أن سبل عيش أكثر من ثلاثة مليارات من سكان الأرض تعتمد على التنوع البيولوجي البحري ألا أن الصيد الجائر لحوالي30 % من الثروة السمكية في العالم، ينذر بانخفاضها إلى مستويات دون مستويات الإنتاج المستدام، أن المحيطات بما تشكله من نسبة 75% من سطح المعمورة لا يعمل على توليد الثروة السمكية فحسب بل أنها تستوعب نحو 30% من غاز ثاني اوكسيد الكربون ، لذلك فأن ارتفاع نسب التلوث فيها سيؤدي إلى نتائج كارثية على البشر إذ أشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى انه في المتوسط فان كل كيلو متر مربع واحد يحتوي على ما يقرب من 13000 قطعة من النفايات البلاستيكية

لذلك يسعى هذا الهدف إلى منع التلوث البحري بجميع أشكاله والحد منه بدرجة كبيرة بحلول عام 2025 ، العمل على إدارة النظم الإيكولوجية البحرية بشكل مستدام وحمايتها بحلول عام 2020،ـ تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره ،العمل على تنظيم الصيد على نحو كفؤ وإنهاء الصيد الجائر والمفرط غير القانوني وممارسات الصيد المدمرة للمحافظة على مستويات أنتاج مستدامة بحلول عام

2020.دعم عمليـات البحث والتطـوير والتكنولوجيـا في مجـال عـالم البحـار والمحيطـات مـع مراعـاة معـايير اللجنـة الأوقيانوغرافيـة الحكوميـة الدولية (اللجنـة الفنية المشتركة بين المنظمة العالميـة للأرصـاد الجويـة واللجنـة الدوليـة الحكوميـة لعلوم المحيطات والمعنيـة بعلـوم المحيطـات والأرصـاد الجويـة البحريـة) ومبادئهـا التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيـا البحريـة، من أجـل تحسـين صـحة المحيطـات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلـدان الناميـة، ولا سـيما الـدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا

في حين **الهدف الخامس عشر فكان عن (الحيـاة في البريـة)** آذ أن الأرض توفر سبل العيش والحياة للبشر والحيـوان فمن ناحيـة النباتـات فـأن الأرض توفر 80 % من الغذاء البشري، كما توفر الغابات الطبيعية الـتي تغطي نحو30 % من سطح الأرض ملاذاً طبيعياً لجميـع أنـواع النباتـات والحيوانـات، فضـلا عن كونهـا مصادر هامة للهواء النقي والمياه ومكافحة تغير المناخ.

ألا انه في الوقت الراهن نشهد تدهورا كبيراً في الأراضي الصالحة للزراعة إذ تتناقص بشكل ملحوظ كما أن هنالك زيادة في كل من الجفاف والتصحر كـل عـام، الأمر الذي ينتج عنه خسـارة تقـدر بـ 12 مليـون هكتـار وهـو مـا ينعكس سـلبا على الإنسان والحيوان أذ انقرضت فعلاً 8 %من بين 8300 سلالة حيوانية معروفة منها بينما تواجه 22 % منها خطر الانقراض.

لذلك يسعى هذا الهدف إلى ضـمان حفـظ وتـرميم النظم الإيكولوجيـة البريـة والنظم الإيكولوجيـة للميـاه العذبـة الداخليـة وخـدماتها بالخصـوص الغابـات الرطبـة والجبال والأراضي الجافة للعمل على استخدامها على نحـو مسـتدام ، وتعزيـز إدارة مستدامة لجميع أنواع الغابات ووقف تجريف الغابـات، وتـرميم الغابـات المتـدهورة بحلول عام 2020 ، فضلا عن مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي

المتضـررة من التصـحر والجفـاف والفيضـانات، ضـمان حفـظ النظم الإيكولوجيـة الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي بحلول عام 2030 ، واتخاذ إجـراءات سـريعة لوقف الصيد غير المشروع والجائر للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيهـا، كـذلك العمـل على تجميـع المـوارد اللازمة من جميـع المصـادر وعلى جميـع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتقديم الحوافز للبلدان الناميـة لتعزيز تلك الإدارة.

المحور الثالث:- الرقابة على البعد البيئي للتنمية المستدامة في ظل اجهزة الرقابة العليا

لقد ازداد اهتمام الأجهزة الرقابية العليا في موضوع التنمية المستدامة والرقابة البيئية في العقود الأخيرة وذلك لعدة أسباب أهمها اتساع التنظيم والاهتمام البيئي من قبل الحكومات والسلطات المحلية والمنظمات الدولية ، تزايد تكلفة الحماية البيئية وبدأت الحكومات تبحث عن أساليب حماية ناجعة وفعالة ومنخفضة التكاليف فضلا عن زيادة الوعي البيئي لدى اغلب المؤسسات المالية محليا ودولياً كل تلك الأمور دفعت الأجهزة العليا للرقابة والحكومات إلى ايلاء مزيداً من الاهتمام بالقضايا البيئية.

وعلية فقد ركز مؤتمر الإنكوساي الثاني والعشرين الذي انعقد في عام 2016 بمدينة أبو ظبي على دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة فيما يخص رصد ورقابة تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، اذ أكد المؤتمر على الاهتمام الذي تبديه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لعمليات الرقابة والتدقيق فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق تحديد المناهج الأربعة التالية:

1. التحقق من مدى جهوزية واستعداد الحكومات فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
2. القيام بعمليات الرقابة على الأداء فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.
3. المساهمة في تحقيق مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة(الهدف 16)
4. بيان مدى اضطلاع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بدور نموذجي في الشفافية والمساءلة في تنفيذ مهامها.

لذلك على الجهاز الرقابي ان يقوم بعملية التخطيط لعملية الرقابة على البيئة ذات فعالية وجودة واقتصادية في الوقت المناسب وان يقوم بجمع المعلومات الكافية حول الصلاحيات القانونية للجهة الخاضعة

للتدقيق وطريقة تعامل تلك الجهة مع القضايا البيئية ضمن سياساتها ومدى توفر نظام أدارة خاص بالبيئة وكذلك تحدي المعايير التي سيتم الاعتماد عليها في عملية التدقيق مثل حدود الانبعاثات او التلوث وغيرها التي سيتم الاعتماد عليها في عملية تنفيذ التدقيق وكذلك يجب الحصول على الأدلة الثبوتية والملائمة والمعقولة التي تدعم حكم ورأي المدقق ـ أما فيما يخص التقارير فيجب أن توجه التقارير إلى إدارة الجهة الخاضعة للرقابة وان تكتب بلغة واضحة ومفهومة للمتلقي وان يضع المدقق في نهاية عملية التدقيق رأياً

مستقلا محايد مدعم بالأدلة الثبوتية وعموماً يمكن تصنيف الرقابـة على الأداء فيمـا يتعلق بالبيئة إلى (الرقابة على المتابعة

الحكومية للالتزام بـالقوانين البيئيـة، الرقابـة على أداء الـبرامج الحكوميـة المتعلقـة بالبيئة، الرقابة على اثأر البرامج الحكومية الأخرى على البيئـة، الرقابـة على أنظمـة الإدارة البيئية، تقييم السياسات والبرامج البيئية المقترحة) وهنا قد يسـتخدم الجهـاز الرقابي احد التقنيات او الطرق الآتية (الزيارة الميدانية ، الاسـتبيان المقنن، العينـة الإحصائية) أو أي طريقة أخرى.

أهم المعايير المتعلقة بالتدقيق على التنمية المستدامة والبيئة:-

1. معيــار(رقم٥١٣٠)التنمية المســتدامة دور الأجهــزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية

قسم هذه المعيار إلى أربعة أجـزاء ركز الجـزء الأول على دور الحكومـات في وضع السياسات والـبرامج المتعلقـة بالتنميـة المسـتدامة ودور الأجهـزة العليا للرقابة في تحديد إلى أي مدى قامت الحكومة بتطـبيق مبـادئ وممارسـات التنمية المسـتدامة، اما الجزء الثاني فقد ركز على التنمية المستدامة على المستوى الوطـني والإقليمي وتضمن الاستراتيجيات وأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة والتركيز على الحفاظ على المـوارد الطبيعية والأنظمـة الايكولوجيـة والمسـاءلة وأعـداد التقـارير الخاصـة بالتنمية المستدامة وعرض تجارب الأجهزة الرقابية لبعض الدول في ذلك اما الجـزء الثالث فقد ركز على موضـوع التنميـة المسـتدامة على مسـتوى الـبرامج اذ تضـمن إمكانيات إجراء الرقابة على مسـتوى الـبرامج واختيـار موضـوعات الرقابـة وتحديـد النطاق وتصميم

الأعمال الرقابية على التنمية المستدامة ، أما الجـزء الرابـع فتطـرق الى الخطـوات التي قد تحتاجها الأجهزة العليا للرقابة من اجـل تطـوير قـدرتها على تنفيـذ الأعمـال الرقابيـة في مجـال التنميـة المسـتدامة والـتي تتمثـل بتحديـد الصـلاحيات ووضـع الاستراتيجيات وبناء القدرات وتنفيـذ الأعمـال الرقابيـة والتعلم من الخـبرة الخاصـة بالجهاز الأعلى للرقابة ومن الآخرين فضلاً عن إحداث التأثير.

2. **معيار٣١٠٠ بعنوان إرشادات رقابة الأداء مبادئ رئيسية رقابة اداء مستدامة**

تضمن هذا المعيار المبادئ الرئيسة وتعريف وأهداف واختيار موضوعات رقابة الأداء فضلاً عن تنفيذ رقابة الأداء من حيث (التخطيط لعمليـة التـدقيق ، والتنفيـذ، اعـداد التقارير ، والمتابعة) لذلك سعت المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا على تحقيـق

رقابة أداء مستدامة وبما أن عملية التدقيق على البيئة وأهـداف التنميـة المسـتدامة هي رقابة أداء فيمكن أن تشمل على المسائل الآتية (المبـادرات اللازمـة من اجـل منع حصول ضرر بيئي او على الأقل منه الحد منه او معالجته، الحفاظ على المـوارد المتجددة وغير المتجددة، نتائج

خرق القوانين والتعليمات واللوائح الخاص بالبيئة) ، أي يجب ان تشمل الرقابة على الأداء المتعلقة بالبيئة التأكد من مصداقية وواقعية مؤشـرات الأداء المتعلقـة بالبيئـة وهل تعكس بصورة عادلة ومنصفة أداء الجهة الخاضعة للرقابة.

3. مبـادرة الانتوسـاي للتنميـة بشـأن التـدقيق في أهـداف التنميـة المستدامة (ISAM)

وضـعت منظمـة الانتوسـاي مبادرتهـا للتنميـة خاصـة بالتـدقيق على أهـداف التنمية المستدامة (ISAM) لتقديم دعم للأجهزة الرقابيـة من اجـل القيـام بعمليـات تـدقيق فاعل على أهداف التنميـة المسـتدامة ضـمن تـدقيق الأداء والتركـيز على الأهـداف التي تسعى لتحقيقها والذي يتمحور حـول خمس مبـادئ هي (التركـيز على النتـائج ، وتنـوع الأجهـزة الرقابيـة ، اعتمـاد المعـايير الدوليـة، الشـمولية فضـلاً عن القيمـة المضافة)وان النموذج وفـق هـذه المبـادرة هو نمـوذج شـامل ومكتمل لأنـه يـراعي إمكانيات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات القدرات المختلفة، خصوصاً انه لا يزال العديد من الأجهزة الرقابية العليـا تسـعى لتطـوير قـدراتها الرقابيـة على الأداء ، كمـا يسـتخدم هـذا النمـوذج في تنفيـذ أهـداف التنميـة المسـتدامة الشـعار الرئيس الذي وضعته الأمم المتحدة بشأن

أهداف التنمية المستدامة، ألا وهو "ألا يخلف الـركب أحـداً وراءه"، باعتبـاره اعتبـارًا رئيسًا يجب مراعاته في تحديد مفهـوم عمليـات التـدقيق في تنفيـذ أهـداف التنميـة المستدامة وأخذه بعين الاعتبار خلال عملية التدقيق.

المحور الرابع :- أهداف التنمية المستدامة في جمهورية العراق.

العراق من بين الدول التي سـعت وتسـعى إلى تنفيـذ أهـداف الأمم المتحـدة للتنمية المستدامة اذ كانت رؤية العراق لسـنة 2030 تحمـل عنـوان (إنسـان ممكن في بلـد امن ، ومجتمـع موحـد ، واقتصـاد متنـوع ، وبيئـة مسـتدامة ، ينعم بالعدالـة والحكم الرشـيد) في أطـار التنميـة المسـتجيبة للأولويـات والأهـداف العراقيـة في الوصـول إلى إنسـان متمكن في بلـد أمن وموحـد ومجتمـع يضـمن حقـوق جميـع

إفراده ، ضمن اقتصاد متنوع مستقر وفقا للمؤشـرات الاقتصـادية الكليـة فضـلا عن توفير بيئة أمنة مستدامة للجيل الحالي دون إغفال حقوق الأجيال

لقادمة بمعنى أن يتم تحقيق أنماط أنتاج واستهلاك مستدامة ، والتخلص من التلوث البيئي والتغيرات المناخية وحماية التنوع الـبيولوجي كـل ذلـك في إطـار مؤسسـات حكومية تضمن احترام حقوق الإنسان السياسية

والمدنيـة، لـذلك عملت الحكومـة العراقيـة على إصـدار خطـط الاسـتراتيجي الوطنية والمتمثلة بـ(خطة التنميـة الوطنيـة للأعـوام (2018-2022) ، وإسـتراتيجية التخفيف من الفقر للسنوات (2018-2022))

وفي مسعاها لتنفيذ أهداف التنميـة المسـتدامة عملت الحكومـة العراقيـة على تشكيل خليـة المتابعـة برئاسـة وزيـر التخطيـط بهـدف توجيـه الـبرامج والسياسـات لتحقيق الأهداف وتقـديمها إلى مجلس الـوزراء العـراقي لإقرارهـا فضـلاً عن ألـزام الـوزارات بتطبيقهـا وتنفيـذها وكـذلك تشـكيل اللجنـة الوطنيـة للتنميـة المسـتدامة برئاسـة وزيـر التخطيـط وتهـدف إلى رصـد الأهـداف وأعـداد تقريـر وطـني خـاص بالإنجازات المتحققة من الفرق المتعددة الخاصـة بربـط الأهـداف الـتي تسـعى إلى تحقيقها خطط التنمية الوطنية العراقية مع أهداف التنمية المستدامة اذ شـكلت 10 فـرق متنوعـة وهي (فريـق القضـاء على الفقـر"الاهـداف1-2-4-8-10-11"، فريـق استدامة الموارد

البيئيــة "الأهــداف 6-13-14-15" ، فريــق الاقتصــاد الأخضــر"الأهــداف 7-8-9-12" ،فريـق المـدن والمسـتوطنات البشـرية "الهـدف 11" ، فريـق عمـل التنميـة البشرية " الأهـداف 4-5" ، فريـق السـكان والتنميـة " الهـدف 3" ، فريـق التثقيـف والتوعيـة ، فريـق الحكم الرشـيد "الهـدف 16" ، فريـق الإحصـاءات والمعلومـات ، فريق لجنة الخـبراء) فضـلاً عن تشـكيل لجـان للتنميـة المسـتدامة في المحافظـات وتكون هذه اللجان برئاسة المحافظ لغرض متابعة الانجازات المتحققـة على صـعيد أهداف التنمية المستدامة ورفع تقاريرها إلى اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.

واستناداً إلى قانون ديوان الرقابة المالية الاتحـادي رقم (31) لسـنة 2011 المعـدل والأهـداف المقـرة بموجبـة بشـأن تقـويم الخطـط والسياسـات الماليـة والاقتصادية الكليـة المقـرة لتحقيـق الأهـداف الموضـوعة ومـدى الالـتزام من اجـل

المحافظة على المال العام وهو بالتالي يسعى إلى التأكـد من مـدى تحقـق أهـداف التنميــة المســتدامة ومن اجــل أن يقــوم الــديوان بالرقابــة على أهــداف التنميــة المستدام على أفضل وأحسن وجه يجب أن يكـون أمـام الـديوان اتجـاهين مهمين ، الاتجاه الأول أن يسعى الديوان إلى تطوير قدراته وإمكانياته وفق مـا حـددها معيـار الانتوساي (5130) السالف الذكر من حيث تحديد الصلاحيات والاستجابة لمتطلبـات أهداف

التنمية المستدامة ضمن خطط الديوان الإستراتيجية والسنوية والفصـلية فضـلا عن بناء القدرات والخبرات وغيرها ، اما الاتجاه الأخـر فيتعلـق بتحديـد طبيعـة العمليـات الرقابية التي سيتم ممارستها والمخاطر المحتملة خلال تنفيذ العملية الرقابية منهـا (تداخل المسئوليات والصلاحيات ، عـدم اكتمـال سياسـات واسـتراتيجيات المتعلقـة بالتنمية المستدامة ، عدم وجود خطط طويلة الأمد،...الخ)

واستنادا إلى رؤية ورسـالة الـديوان المقـرة في الخطـة الإسـتراتيجية للـديوان للأعـوام (2018-2022)والحصـول على أعمـال رقابيـة موثوقـة على وفـق معـايير الأجهزة العليا للرقابة المالية من اجل العمل على تحقيق مؤسسات فعالة مستجيبة لأهداف التنمية المستدامة بهدف تحقيـق وإحـداث فـارق في حيـاة النـاس وبمـا أن الحكومة العراقية عملت على اعتمـاد أهـداف التنميـة المسـتدامة في خطـط عمـل الوزارات والجهات غير

المرتبطة بـوزارة فقـد قـام الـديوان بأعـداد تقريـر عن جاهزيـة الحكومـة العراقيـة لأهـداف التنميـة المسـتدامة وفـق نمـوذج الخطـوات السـبعة المتوافـق مـع رؤيـة المنظمة الدولية لأجهزة الرقابـة الماليـة العليـا المقـرة في اجتمـاع ابـو ظـبي عـام 2016 لبيان مدى الالتزام السياسي الطـوعي لأهـداف التنميـة المسـتدامة والقيـام بعمليات نشر الوعي على ضرورة الالتزام بتلك الأهداف كتضمين تلـك الأهـداف في خطـط التنميـة الوطنيـة ، كـذلك تحديـد الجهـة المسـئولة عن تنفيـذ تلـك الأهـداف والمتمثلة باللجنة العليا للتنمية المستدامة بالتعاون مع الوزارات والجهـات الرسـمية الأخرى ، كذلك تحديد الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الأهداف والتي أقرت بالتمويـل من الموازنة العامة للدولة العراقية والتمويل من الجهات الدولية فضلا عن التمويـل من الصندوق الاجتماعي للتنمية، كذلك توضـيح مـدى الجديـة في تنفيـذ تلـك الأهـداف ، ووضع برامج للقيـاس والمراقبـة مثـل إسـتراتيجية تخفيـف الفقـر الـتي تسـعى إلى تحقيق عدة أهداف من أهـداف التنميـة المسـتدامة ألا أنهـا بالمحصـلة تنعكس على بقيــة الأهــداف ، فضــلا عن مراجعــة إجــراءات الحكومــة فيمــا يتعلــق بالبيانــات

والمؤشرات الموضوعة لتحقيق تلـك الأهـداف، ومراجعـة خطـط الحكومـة الخاصـة بالإبلاغ ومراقبة أهداف التنمية المستدامة.

لقد توصل تقرير مراجعة جاهزية الحكومة العراقية لأهداف التنمية المسـتدامة ومن ضمنها الأهداف المتعلقة بالبيئة إلى عدة استنتاجات أهمها أن هنالك التزامـا طوعيـا من قبل الحكومة بأهداف التنميـة المسـتدامة إلا أنهـا لم تصـدر إسـتراتيجية خاصـة بأهداف التنمية المستدامة وإنما أصـدرت خطـط للتنميـة الوطنيـة للأعـوام (2018-2022) ، إذ لا يوجد خطة مكتوبة واضحة للأعلام الوطني للتعريـف بأهـداف التنميـة المستدامة ، وان هنالك تعاون واضح بين الجهات المسؤولة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ولا سيما وزارة التخطيط مع المنظمات الدولية كالبنك الدولي في مجال أهداف التنمية المستدامة.

وبالاستناد إلى ما تقدم في المحاور أعلاه نخلص إلى :

1- **ان موضـوع الاهتمـام بالبيئـة ليس حـديث العهـد، إذ أن أشـارت العديـد من الكتابـات السـابقة الى أهميـة موضـوع البيئـة إلا أن النظريات التنموية التي كانت سائدة لم تأخذ الجانب البيئي بنظر الاعتبار باعتبار البيئة مورداً لا ينضب.**
2- **يعد مؤتمر قمة الأرض عام 1992 في مدينة ريودي جانيرو الثورة الحقيقيـــة للاهتمـــام الـــدولي في القضـــايا البيئيـــة والتنميـــة المستدامة إذ تمت مناقشة القضايا البيئية بشكل عالمي خصوصا مشاكل تلوث المياه والتصحر وارتفاع درجة الحرارة على التنمية الاقتصادية.**
3- **زيـادة الاهتمـام الـدولي في موضـوعات التنميـة المسـتدامة، اذ وضـعت الأمم المتحـدة أهـداف التنميـة المسـتدامة لغايـة 2030 وتحت شعار أن لا يخلف الركب احد وراءه.**
4- **ما زالت الكثـير من الأجهـزة الرقابيـة العليـا تفتقـر إلى تطـبيق المعايير الدولية خصوصا في موضوع التنمية المستدامة والرقابـة البيئية .**
5- **عملت الحكومـة العراقيـة في مسـعاها لتنفيـذ أهـداف التنميـة المسـتدامة على تشـكيل 10 فـرق متعـددة لربـط الأهـداف الـتي تسعى إلى تحقيقها خطط التنمية الوطنيـة العراقيـة مـع أهـداف التنمية المستدامة.**

وبناء على ذلك نوصي بالاتي:

1- ان يكون هنالك التزام سياسي طوعي من قبل الحكومـات لتبـني وتطبيق أهداف التنمية المستدامة وايلاء الجـانب البيـئي اهتمامـاً أكبر بشكل مقترن مع الاهتمام الاقتصادي.
2- على الـدول أن تخصـص المبـالغ اللازمـة لتنفيـذ أهـداف التنميـة المستدامة سواء كانت من الموازنات العامة أو التمويـل من قبـل المنظمات الدولية.
3- أن تعمل الأجهزة الرقابية بشكل مكثف على زيادة الوعي بأهمية تحقيــق أهــداف التنميــة المســتدامة وأهميــة النظــام البيــئي الإيكولوجي من خلال الورش والندوات واللقاءات.

4- العمل على وضع برامج رقابة وتدقيق تتلاءم مـع أهـداف التنميـة المستدامة من اجل التحقـق من سـلامة الإجـراءات الـتي تتبناهـا الأجهزة التنفيذية للوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
5- ضرورة وضع الحكومـات والأجهـزة الرقابيـة اسـتراتيجيات خاصـة بأهداف التنمية المستدامة.
6- قيـام الأجهـزة الرقابيـة بأعـداد تقـارير دوريـة عن مـدى التقـدم الحاصل في اهداف التنمية المستدامة من قبل الأجهزة التنفيذية وتشخيص مواطن الضعف والقوة وتحديـد المشـاكل الـتي تواجـه الجهات الخاضعة للرقابة ووضع التوصيات المناسبة لحلها.
7- أن تتولى الأجهـزة الرقابيـة تقـديم الـدعم والنصـح إلى الأجهـزة التنفيذية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

مصادر:

1. موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html
2. علي مهدي داود سلمان الربيعي ، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان أسيوية مختارة -رسالة ماجستير- جامعة كربلاء العراق، 2009.
3. التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة 2019 ،وزارة التخطيط –العراق.
4. تقرير مراجعة جاهزية الحكومة العراقية لأهداف التنمية المستدامة 2018 ، ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، العراق ،بغداد.
5. د.نوار محمد، بتول حسن، آليات تفعيل الدور الرقابي في تقييم البرامج والسياسات الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 ، بحث مقدم لى المؤتمر العلمي الأول (أهداف التنمية المستدامة 2030 خارطة طريق في أطار تنموي مستدام), ديوان الرقابة المالية الاتحادي العراقي ،بغداد 2016.
6. نموذج مبادرة الانتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة على الموقع الأتي

https://www.idi.no/elibrary/relevant-sais/auditing-sustainable-development-goals-programme/isam/1081-isam-arabic/file

7. Yang & yuan ,Lixia & Shofeng, the relationship between economic growth and environmental pollution on time series data : an empirical study of Zhejiang province , journal of Cambridge studies